مداخلة منظمة مساءلة لحقوق الإنسان في الحدث الجانبي لليمن حول قضية إغلاق الطرقات

جنيف، 1 يوليو 2024

سيداتي وسادتي،

شكرا على اهتمامكم وحضوركم اليوم معنا،

انني أقف أمامكم اليوم من محافظة مارب والتي تعاني من تبعات الصراع المستمر في اليمن منذ تسع سنوات .

أتحدث عن قضية إنسانية ملحة تؤثر بشكل عميق على حياة الآلاف من المدنيين، وهي (إغلاق الطرقات) وما يتسبب به من آثار سلبية على المدنيين الأبرياء. إن هذا الوضع يتطلب منا جميعًا اهتمامًا عاجلاً وتحركًا فوريًا وفقًا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

كانت مأرب، وهي المحافظة الغنية بالثروات النفطية والغازية، تعيش في سلام واستقرار. لكن الصراع الذي اندلع في أواخر العام 2014، جلب معاناة لا توصف لسكانها. لقد كانت لمأرب أربع طرق رئيسية تربط المحافظة ببقية المحافظات الأخرى، ونتيجة للصراع القائم تم أغلاق ثلاث منها وتم استبدالها بطريق صحراوي بديل، مما جعل الوصول الى المدينة والخروج منها شبه مستحيل.

هذا الطريق الصحراوي البديل ممتد على طول **150 كم**، وهو غير آمن بالمرة ويشكل خطورة كبيرة للمسافرين، أولا: لأنه طريق غير واضح المعالم وغير حيوي ولا تصلح لعبور الشاحنات أو حافلات الركاب ولا توجد فيه أدنى خدمات ممكنة للمسافرين، ثانيا: تنتشر فيه العصابات المسلحة والالغام الأرضية التي تم زراعتها على مساحات متفرقة من الطريق من دون علامات ارشادية تدل على حقول الالغام، ثالثا هدا الطريق الصحراوي ممتد بين الجبهات العسكرية لأطراف الصراع. على سبيل المثال كان التنقل من مدينة مأرب لزيارة الأقارب والعائلات إلى صنعاء لا يتجاوز أكثر من ساعتين قبل اغلاق الطرق وحاليا تتطلب رحلة شاقة ومضنية يتطلب اجتيازها أكثر من 10 ساعات مع خطورة انفجار الألغام، الابتزاز من العصابات المسلحة، وفي أحيانا كثيرة التيه في الصحراء ونفاذ مخزون المياه والأكل.

فيما يتعلق بالطرق الرئيسية التي تربط محافظة مأرب بالعاصمة صنعاء:

- في منتصف عام **2015** تم اغلاق الطريق الرئيسية (مأرب صرواح صنعاء).
- في 1 فبراير **2016** أغلق الطريق الرئيسي الأخر (مأرب نهم صنعاء).

في **سبتمبر 2021**، أصبحت مأرب تعيش حالة حصار شبه كاملة، بعد أن أغلقت الطريق الرئيسية الثالثة التي تربطها بالعاصمة صنعاء ومحافظات أخرى وهي طريق مأرب الجوبة البيضاء واغلاقها تسبب في حصار لم يؤثر فقط على الحركة اليومية للمواطنين، بل تسبب في أزمة إنسانية خانقة. المساعدات الإنسانية التي كانت تصل بسهولة إلى مأرب أصبحت تصل بشق الأنفس، والمساعدات الطبية تصل متأخرة مما جعل الحصول على الرعاية الصحية حلماً بعيد المنال للآلاف. وحاليا انقطعت تماماً كما حصل مع برنامج الغذاء العالمي. هذه الأزمة لا تطال فقط ساكنين المحافظة، ولكن تطال النازحين من مختلف انحاء البلاد الذي وصل عددهم بحسب الإحصائيات الأخيرة الى أكثر من مليوني نازح.

وقد استمر اغلاق طريق (مأرب الجوبة البيضاء) حتى **9 يونيو 2024** ومؤخرا تم فتح هذه الطريق عبر مبادرات لوساطات محلية بعد اعلان أطراف النزاع موافقتهم بفتح هذه الطريق فيما الطرق الرئيسية لاتزال مغلقه ولم تفتح الى هذه اللحظة.

تخيلوا معي هذا المشهد: محافظة بأكملها يسكنها أكثر من مليوني نسمة تعتمد على طريق صحراوية واحدة باتجاه العاصمة صنعاء مرورا بمحافظة الجوف، المسافرون من مأرب عبر الصحراء يضطرون لقضاء ساعات طويلة في رحلة كانت تستغرق ساعات قليلة فقط، متحملين التكاليف الباهظة والمخاطر الأمنية الجسيمة والضياع في الصحراء تخيلوا مأساة الأطفال الذين حرموا من التعليم بسبب هذا الحصار، وفقًا للوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين هناك أكثر من **22000 طالب وطالبة** نزحوا من مناطقهم، والكثير منهم لم يتمكنوا من الالتحاق بالمدارس. المدارس المتاحة تعاني من الاكتظاظ ونقص الموارد، مما يجعل التعليم الجيد مستحيلاً.

إن قصص المعاناة الإنسانية في مأرب لا تنتهي، النساء الحوامل يضطررن للسفر لمسافات طويلة للوصول إلى مستشفيات تفتقر إلى التجهيزات الأساسية، مما يؤدي في بعض الأحيان إلى وفيات مأساوية. الأطفال المعاقون يواجهون صعوبات كبيرة في التنقل والعلاج عبر الطرق الصحراوية، مما يزيد من معاناتهم.

كل هذا يجعل من مأرب "سجن جغرافي كبير"، حيث يعيش المواطنون في عزلة تامة عن باقي البلاد، محاصرين بين جبهات القتال والطرق المغلقة. إن هذا الوضع غير الإنساني يتطلب منا جميعاً أن نقف سوياً للعمل على فتح الطرق وإيصال المساعدات إلى مستحقيها.

على المستوى الإنساني أدى إغلاق الطرقات إلى تفاقم معاناة المدنيين، وخاصة النازحين الذين يشكلون نسبة كبيرة من سكان مأرب. وفقًا للوحدة التنفيذية لإدارة مخيمات النازحين، يوجد أكثر من **17,883** نازحًا يعانون من الأمراض المعدية و**147** مخيم لا تحتوي على عيادة ثابتة. هذه الأرقام تعكس واقعًا مؤلمًا يحرم السكان من الحصول على الرعاية الصحية الأساسية ويعرض حياتهم للخطر.

وعلى المستوى الاقتصادي أدت القيود المفروضة على التنقل الى ارتفاع أسعار السلع الأساسية وارتفاع تكاليف النقل حيث تضاعفت بنسبة **208%** نهاية عام **2020** مقارنة بعام **2013**، وهذه الزيادة ناتجة عن انعدام الأمن وتدمير الطرق ودفع مبالغ غير رسمية عند نقاط التفتيش.

فيما التأثيرات الاجتماعية جراء اغلاق الطرق أسهمت في خلق شرخ مجتمعي أدى الى تفكك الأسر، حيث اضطر الرجال للنزوح بينما بقيت النساء والأطفال في المنازل، وأصبح الأطفال مشردين أو معيلين لأسرهم في ظل غياب الدعم الكافي.

التوصيات:

- نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه الأزمة الإنسانية في اليمن والعمل على إنهاء معاناة المدنيين في مأرب بشكل عاجل وفعّال. وذلك من خلال دعم مبادرات الوساطات المحلية لتسهيل عملها الإنساني لفتح الطرقات في اليمن.
- ندعو المجتمع الدولي ومكتب المبعوث الأممي إلى بذل المزيد من الجهود والضغط على أطراف النزاع للتسريع في فتح الطرقات الرئيسية في اليمن، وأولها طريقي مأرب-نهم-صنعاء، ومأرب -صرواح-صنعاء.
- نطالب أطراف النزاع في اليمن بالعمل على تحييد الطرقات والخدمات العامة من الصراع وتسهيل وصول المواطنين إلى خدمات الصحة والتعليم.
- يجب على جماعة أنصار الله الحوثيين الالتزام بتسليم خرائط الألغام والعمل مع الجهات المختصة على نزعها من الطرقات الأساسية.

هذه المعاناة تنتهك بشكل صارخ مبادئ القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق المتعلقة بحرية التنقل، الحق في الحياة، والحق في الحصول على الرعاية الصحية. نذكر بأن القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقيات جنيف، تلزم الأطراف المتنازعة بحماية المدنيين وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق.

إن معاناة أهلنا في مأرب هي معاناة إنسانية لا يمكن تجاهلها. دعونا نعمل معاً من أجل إنهاء هذه الأزمة وفتح طرق الأمل والحياة أمام المواطنين المحاصرين .

أشكركم على حسن الاستماع.

مهدي محمد بلغيث
رئيس منظمة مساءلة لحقوق الإنسان
www.musaala.org